

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية وقانون التعبئة العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٢ حتى أول نوفمبر سنة ١٩٦٣

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٦٣

بشأن تخليك أراضي للقوات المسلحة والمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦١ ؛

وبناء على ما أقرته مجلس الدولة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ والفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النصان الآتيان :

”مادة ١ - يضاف الى اجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالأقاليم رسم بنسبة ١٠٪ منها تخصص حصيلته لصيانة الطرق العامة“

”مادة ٣ (فقرة ثانية) - ويجوز في حالة مخالفة هذه الأوضاع أن يحسب الرسم المشار إليه في المادة الأولى بنسبة ١٠٪ من إجمالي الإيراد“

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣

بإعفاء أربع سيارات من جميع الرسوم والضرائب والعوائد الجمركية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى الأتمحة الجمركية الصادرة بالأمر العالي المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعميم الجمركية ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم احصائي جمركي على

جميع البضائع المستوردة المعدل بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم الاستيراد ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى من جميع الرسوم والضرائب والعوائد الجمركية ، السيارات الأربع من طراز فورد زفير سينشن واجن وفورد كونسيل سينشن واجن التي استوردتها لجنة جيبانات الحرب البريطانية خلال سنة ١٩٦١ ، ويرد ما حصل منها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٥ لسنة ١٩٦٣

بتعديل أجور خدمات نقل الصور باللاسلكي بين الجمهورية العربية المتحدة وانجلترا أو غيرها بتوسط لندن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلفزيونية بمصر ، بنقل الصور باللاسلكي بين القاهرة ولندن ونيويورك والسكاب على أساس دائم وبشروط جديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٧ بالإذن لوزير المواصلات في التعاقد مع الحارس العام على أموال الرعايا لبريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين على موجودات شركتي إيسترن تليفراف، وماركوني راديو التلفزيونية المصرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لتسئون المواصلات السلكية واللاسلكية ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ ١٦ من بوليه سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تحدد أجور نقل الصور باللاسلكي بين الجمهورية العربية المتحدة وانجلترا على أساس ستين فرنكا ذهباً عن الصورة التي لا تزيد مساحتها على مائة وخمسين سنتيمترا مربعا ويضاف إليها ثلاثون فرنكا ذهباً عن كل سنتيمتر مربع إضافية .

فإذا تم النقل الى بلد آخر بتوسط لندن ، أضيفت إلى الأجرة المسجفة حصة الدوائر الأخرى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تسلم وتنقل ملكية الأرض المعروفة باسم أرض شبرد والمنشآت القائمة عليها والمبينة في الخريطة رقم (١) المرافقة لهذا القرار والمحددة بشارع الجمهورية وشارع محمد بك الألفي وشارع بستان الدكة وشارع واكد ما عدا القطع رقم ٢٥٤٣٤٤، ١٩٤٧٤٦، وذلك من إدارة الأموال المستردة إلى المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة بقيمة اسمية قدرها جنيه واحد للأرض الفضاء والمنشآت القائمة عليها وذلك لإقامة منشآت سكنية وملحقاتها .

مادة ٢ - تسلم مؤسسة مدينة نصر بالعباسية المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة الأرض الكائنة بميدان العباسية بالقاهرة والمبينة على الخريطة رقم (٢) المرافقة لهذا القرار والمحددة بميدان العباسية وامتداد شارع رمسيس وثلاث شوارع مستجدة وذلك لإقامة عمارات سكنية متوسطة واقتصادية - ويصير الاتفاق بين المؤسستين على التعويض المناسب .

مادة ٣ - تنزع ملكية الأراضي والمنشآت القائمة على الخريطة رقم (٣) المرافقة لهذا القرار والمعروفة بأرض تقسيم الأمير صدر الدين أفاخان بمنطقة منية السرج - قسم شبرا وهي القطع من رقم (١) إلى رقم (٥٦) والقطع من رقم (١١٤) إلى رقم (١٢٠) والشوارع الداخلة بين هذه القطع جميعها وذلك للشفعة العامة على أن تتكلمها القوات المسلحة لإقامة مستشفى عليها

مادة ٤ - ينول نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة سلطة إصدار القرارات لاستعمال هذه الأراضي في أي أغراض أخرى ولأي فئات أخرى .

مادة ٥ - على وزراء الخزانة والاقتصاد والحربية والأشغال والإسكان والمرافق تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر